العدد 3603 - السنة الثانية عشرة
الجمعة 27 جمادى الأخرة 1441 - الموافق 21 فبراير 2020
Friday 21 February 2020 - No.3603 - 12 th Year

رئيس الحكومة العراقية المكلف يطلب الثقة لكابينته الوزارية

نساء النجف للصدر: «نحن أحرار لم نخرج بفتوى ولن نتراجع بقرار»

مشاركات في التظاهرة النسائية بالنجف

رئيس الوزراء العراقي المكلف محمد علاوي

بغداد – «وكالات»: دعا رئيس الوزراء العراقي المكلف محمد علاوي، البرلمان الأربعاء، للتصويت على منح الثقة لوزراء حكومته، الإثنين المقبل، مؤكدا انهم من خارج النخبة السياسية الحاكمة.

وقال علاوي في كلمة مقتضبة إنّ «التظاهرات التي تعم البلاد وتطالب بتغيير النظام منذ اكتوبر الماضي «غيّرت القواعد السياسية وأثمرت عن تشكيلة حكومية مستقلة لأول مرة منذ عقود بدون مشاركة مرشحي الأحزاب السياسية».

ودعا «مجلس النواب الموقر رئاسة وأعضاءً إلى عقد جلسة استثنائية من أجل التصويت على منح الثقة للحكومة يوم الإثنين المقبل.. متمنيا من نوابنا الكرام أن يلبّوا للعراقيين جميعا رغبتهم بالإصلاح».

وكلف الرئيس برهم صالح، في الأول من فبراير الحالي علاوي، الوزير السابق، بتشكيل حكومة جديدة بعد استقالة عادل عبد المهدي إثر التظاهرات في الشارع.

وبحسب الدستور، يتوجّب على علاوي أن يقدّم للبرلمان تشكيلته الوزارية قبل الثاني من مارس علما أنّ مجلس النواب في إجازة حتى منتصف الشهر المقبل.

وقبيل كلمة علاوي، حذّر عبد المهدي من «الفراغ» في حال تخطى علاوي الموعد الأقصى لطرح حكومته على التصويت.

من جهته، رأى حيدر حمادة عضو كتلة «النصر» البرلمانية بقيادة رئيس الحكومة السابق حيدر العبادي أنّ علاوي «يضع نفسه في مواجهة صعبة جدا أمام عدد من الكتل السياسية التي ستحاربه وتقوم باسقاطه».

واعتبر أن عليه «الاستعداد ورفع حالة التأهب وشد الأحزمة».

وطلب رئيس الوزراء المكلف عقد الجلسة الاستثنائية من دون أن يكشف عن أسماء الوزراء في حكومته، في ما بدا محاولة لرمي الكرة في ملعب البرلمان الذي من المفترض أن يتسلم السيرة الذاتية لكل وزير قبل التصويت على منح الوزراء الثقة كل على حدة.

وترسل الأسماء إلى الهيئة المكلفة باجتثاث البعث، للتأكيد من أنّ أيا من الوزراء المرشحين لم يتسلم منصبا خلال عهد صدام حسين وحزب البعث.

وفي كلمته، ايضا علاوي الذي يرفضه المتظاهرون على اعتبار انه وزير سابق، الباب مفتوحا امام احتمال عدم نيل حكومته الثقة في حال وافق البرلمان على عقد جلسة استثنائية في ظل الخلافات والانقسامات التي تعصف به.

وقال متوجها إلى المتظاهرين في الاحتجاجات التي قتل فيها نحو 550 شخصا «إذا لم تمرر فاعلموا أن هناك جهات لا زالت تعمل من أجل استمرار الأزمة من خلال الإصرار على عدم تنفيذ مطالبكم وتعمل كذلك على استمرار المحاصصة والطائفية والفساد».

من ناحية اخرى خرجت مئات النساء الأربعاء، في تظاهرة نسوية هي الأولى في النجف، جنوب بغداد، للدفاع عن دورهن وتأكيد حقوقهن والمشاركة في الاحتجاجات المناهضة للحكومة المطالبة باصلاحات سياسية شاملة وانطلقت منذ اكتوبر الماضي.

وتشهد بغداد ومدن الجنوب ذات الغالبية الشيعية منذ 1 أكتوبر، تظاهرات تدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة ومحاربة الفساد، دفعت رئيس الوزراء عادل عبد المهدي للاستقالة.

وسارت التظاهرة التي شاركت فيها أعداد جامعيات، وطالبات، وربات بيوت، ارتدى بعضهن عباءة سوداء، ووضعت أخريات حجابا ملونا، على طريق يمتد حوالي كيلومترا، وصولا إلى ساحة الاحتجاج الرئيسية قرب مبنى مجلس محافظة النجف.

وتقدمت التظاهرة دورية للشرطة وانتشر شبان على جانبي الطريق ووزعوا مياه للشرب على المتظاهرات.

وحملت المتظاهرات لافتات كتب على إحداها «ولدت عراقية لأصبح ثائرة»، و«لا صوت يعلو فوق صوت النساء»، وتعالت هتافات بينها «لا أمريكا ولا إيران بغداد هي العنوان».

وتأتي التظاهرة بعد دعوة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر لرفض الاختلاط بين الجنسين في اماكن الاعتصام.

وقالت الأستاذة الجامعية ندى قاسم التي ارتدت عباءة سوداء: «نحن أحرار لم نخرج بفتوى ولن نتراجع بقرار»، في إشارة لدعوة الصدر.

وأضافت الخمسينية رافعةً علم العراق «جئت لأسترد الوطن الضائع الذي خربته الأحزاب والمحاصصة المقيتة وأسترد الحقوق المسروقة. وأطالب بدولة مدنية تحترم الإنسان».

بدورها، قالت متظاهرة اكتفت بذكر اسمها الأول صبا: «في البداية خرجنا لإسقاط النظام، لكن هذه التظاهرة نسوية لأنهم مسوا شرفنا».

وتابعت هذه الشابة التي أعربت عن فخرها بالمشاركة في التظاهرة «نريد أن نثبت أننا خرجنا من اجل الوطن وليست لنا غاية أخرى».

وخرجت مئات العراقيات في منتصف فبراير، في تظاهرة وسط بغداد دفاعا عن دور المرأة في حركة الاحتجاج المناهضة للحكومة، بعد تلك الدعوة.

واحدثت مشاركة النساء إلى جانب الرجال في الاحتجاجات في بغداد وجنوب البلاد، الذي تحكمه تقاليد عشائرية، صدمة بين العراقيين الذين لم يتصوروا ذلك قبل احتجاجات اكتوبر.

ويطالب المحتجون بالإضافة إلى محاربة الفساد بتغيير الطبقة السياسية التي تسيطر على مقدرات البلاد منذ 17 عاما، وملاحقة المتورطين في الهجمات على المتظاهرين.

من جانب آخر و تحت عنوان «ظننت انني مت»، نشرت صحيفة «غارديان» البريطانية تقريرا مطولا للصحافي البريطاني من أصول عراقية غيث عبد الأحد، تناول فيه ما يتعرض له الناشطون والمتظاهرون العراقيون على يد الأجهزة الأمنية والميليشيات، كما أورد موقع «الحرة» الإخباري، الأربعاء.

وكشف التقرير كيف يستخدم القتل والترهيب لإسكات وترهيب الناشطين العراقيين. ويتطرق التقرير إلى قصة الشاب المسعف حيدر، الذي غادر مساء 14 ديسمبر ساحة التحرير في بغداد، اين كان يسعف المصابين والجرحى، إلى حي الكرادة القريب.

وحيدر طبيب عسكري سابق في بغداد يروي حكايته للصحيفة يقول: «وصلت البيت بعيد منتصف الليل، وكنت جالسا على الرصيف خارج منزلي، وابحث على تويتر عن آخر الأخبار من الميدان عندما توقفت شاحنة صغيرة أمامي ونزل منها ثلاثة مسلحين، وسألوه «أنت حيدر؟»، فأجاب الشاب «لا أنا أخوه محمد»، وتظاهر بدخول المنزل لينادي أخاه حيدر.

لكن الحيلة لم تنطل على المسلحين، الذين اقتادوه معهم إلى السيارة، بعدما عصبوا عينيه، ليصلوا بعد نحو ساعة إلى مكان بعيد مجهول أين حبسوه، وضربوه، وعذبوه عدة أيام، وطلبوا منه فتح هاتفه، وكشف صور وأسماء شبان يقودون المظاهرات، وحين رفض، استمروا في تعذيبه، وضرب ذراعه التي تحمل آثار إصابة حديثة خلال المظاهرات، كما عرضوا عليه صور امه وزوجته، وهددوه باغتصابهما.

مثل الآلاف من الشباب العراقيين، نزل حيدر اولا إلى الشوارع قبل شهرين في 1 أكتوبر، كان يردد شعارات تطالب بخدمات أفضل وبدين الأحزاب الحاكمة الفاسدة عندما فتحت قوات الأمن النار على الحشد. لقد وقف على الطريق السريع المؤدي إلى ميدان التحرير وشاهد متظاهرين شبانا غير مسلحين يسقطون حوله.

وفي اليوم التالي، ملأ حقيبته العسكرية بالضمادات والأدوية، وعاد إلى الشوارع، بحلول نهاية اكتوبر، عندما كان المحتجون يسيطرون على ساحة ميدان التحرير بانتظام، كان حيدر يقود فريقا من الأطباء والممرضات.

يذكر التقرير أن حيدر أصيب مرة بقنبلة في ذراعه اليمنى، ونقل إلى مستشفى قريب لكنه عاد إلى الساحة بعد ثلاثة أيام بقضبان حديدية بارزة من ذراعه.

ويمضي التقرير في وصف ما تعرض له حيدر، ويتحدث عن أعداد المصابين والقتلى في المظاهرات، بالرصاص المطاطي أو الحي أو أي وسيلة أخرى، ويذكر أن الخيام الموجودة في الساحة، أصبحت كلها تقريبا تحمل صور الناشطين الذين اختفوا جراء القتل او الاختطاف.

ويكشف التقرير أن الأجهزة الأمنية العراقية، درست عناصرها بين المتظاهرين لتقصي أخبارهم والتجسس عليهم. ويروي عن أحد ضباط الأمن، من وزارة الداخلية، قوله إنه تلقى أوامر بالاندساس بين المحتجين والمشاركة بالمظاهرات، ليتسنى له التجسس عليهم.

وحسب التقرير فإن عناصر المخابرات المتكرين والتابعين لوزارة الداخلية يملؤون ساحة التحرير، بل ولديهم أيضا خيامهم، ويراقبون الداخل والخارج.

ويقول حسام: «لدينا كاميرات، ويمكننا أن نراقب المداخل إلى الساحة، ونعرف من يدخل ومن يغادر. كما أننا نستغل صغر سن وقلة خبرة المتظاهرين ونتحدث إليهم، ونعرف أسماءهم، ونتابعهم لنتوصل إلى قادتهم».

وتابع حسام «نريد الحكومة منا أن نرفع تقارير يومية عمن يمول هذه الاحتجاجات، لكن لا يمكننا العثور على هؤلاء الممولين لأن الجميع يرسلون الأموال، النساء المسنات، وأصحاب المتاجر، والطلاب، لكن الحكومة مهووسة بفكرة المؤامرة وأن جميع المظاهرات تنظمها سفارات أجنبية».

بالعودة الى قصة حيدر، عندما استيقظ بعد فقدان وعيه، قال إنه وجد نفسه راقدا عاريا على أرضية غرفة مظلمة صغيرة، كان هناك خطاف في السقف، وحوض استحمام متسخ مليء بالمياه البنية والأسلاك الكهربائية.

بعد ساعات قليلة، دخل ملثمون الغرفة وتحدثوا معه للمرة الأولى. طلبوا منه فتح هاتفه، وعندما استأنفوا ضربه، وبدأوا استجوابه عن انتمائه السياسي، وسألوا عن السفارة التي تموله هو وأصدقاؤه المحتجون.

بكى وناشد، وقال لهم إنه لم يذهب إلى أي سفارة وتظاهر بنسيان كلمة المرور على هاتفه. استمر التعذيب ساعتين أو ثلاث ساعات، وعندما أغمي عليه، غمر في حوض الاستحمام، وعندما استيقظ، علقوه من الخطاف في السقف، ووصلوا الأسلاك الكهربائية بأصابعه وأصابع قدميه وأعضائه التناسلية.

بعد ثلاث ليال من التعذيب، جاء الرجال المقنعون في الليل، وفتحوا هاتف حيدر وطلبوا منه تحديد قادة الاحتجاج في بغداد وللمحافظات. وعندما قال إنه لم يكن هناك قادة، وضعوه في مياه جليدية في حوض الاستحمام، وكتل خرسانية مكدسة على صدره، وداس أحد الملثمين على صدره وسحقه تحت الماء.

عندما أصر على رفضه تحديد هوية أي شخص، بدأوا في اغتصابه بعصا كهربائية وأجبروه على الجلوس على قارورة، حسب روايته، وعرضوا صورا لأمه وزوجته الحامل، وقالوا له إنهم سيغتصبونهما إذا لم يعترف.

يقول حيدر: «بحلول نهاية الأسبوع الأول، كنت أتوق للموت. أردتهم أن يقتلوني. أردت فقط أن أموت وأن يتوقف التعذيب».

ورفض مكتب رئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي التعليق على ما حصل لحيدر عندما اتصلت به غارديان.

وتدعم جماعات حقوق الإنسان التورط الحكومي في الاختطاف. وقال مسؤول من لجنة حقوق الإنسان العراقية: «توجد قوات الأمن بالقرب من الميدان، يراقبون أي شخص يدخل ويخرج. وهناك شبكة من الكاميرات عالية الدقة تربط بغداد، لذلك لا يمكن تصور أن الحكومة لا تستطيع تحديد هوية الذين يخطفون المتظاهرين».

وحسب التقرير، كانت جلسات التعذيب تحدث ليلا، لكنه إذا حاول النوم أثناء النهار يصب الحراس الماء البارد فوقه أو ضربه بعصا، واستمر التعذيب حتى اليوم الرابع عشر من اختطافه، حين أمره الحراس بارتداء ملابسه وعصبوا عينيه وأخرجوه من الزنزانة.

ويقول عن ذلك: «كنت أعلم أنهم سيأخذونني إلى الإعدام، وكنت سعيدا، كنت أريد الموت هربا مما لاقيه من العذاب».

وأضاف «عندما توقفت السيارة كنت أعلم أن الموت قادم، لكنني توسلتهم أن أتصل بزوجتي، أخبرني أحدهم أن أنتظر وهددني بإطلاق النار إذا أزلت العصابة من على عيني. وسمعت خطواته تبتعد».

انتظر حيدر بعض الوقت، وعندما لم يعد الحارس، نزع العصابة ليجد نفسه في مكب نفايات مهجور فارغ. لم يكن يعرف الوقت أو المكان الذي يقف فيه.

كان رد فعله الأول هو الركض، لكنه شعر قجاة بالم أسبوعين من التعذيب وبدأ في الارتعاش من البرد والألم. وقال: «اعتقدت أني ميت، وأن روحي هي التي تركض».

رأى المنازل في الطرف الآخر من الطريق، وطرق ثلاثة أبواب حتى تمكن من سماع صوت الناس داخل أحدها.

من الباب الرابع جاء ولد صغير، توسله حيدر للحصول على الماء وهاتف للاتصال بأسرته، سأله الصبي: «ماذا بك؟» عندما أدرك أن الصبي يمكن أن يراه، بدأ حيدر يبكي، وأخيرا أدرك أنه على قيد الحياة.

اتصل شخص بالشرطة وعندما وصلوا أرادوا اصطحابه إلى المستشفى أو قسم الشرطة، توسل إليهم لإعادته إلى ميدان التحرير، لشعوره بأن المتظاهرين سيحمونه.

البنتاغون: إيران تواصل إرسال أسلحة للحوثيين

عواصم – «وكالات»: أعلن البنتاغون الأربعاء أن إيران تواصل إرسال أسلحة متطورة إلى المتمرّدين الحوثيين في اليمن، في انتهاك لالتزاماتها الدولية، مدعما اتهامه بصور لأسلحة إيرانية قال إنها جزء من شحنتين ضبطتهما القوات الأميركية في غضون أقل من ثلاثة أشهر.

وقال الكومندان بيل أوربان، المتحدث باسم قيادة القوات الأمريكية في الشرق الأوسط سنتكوم، في مؤتمر صحافي في وزارة الدفاع بواشنطن إن فيلق القدس، قوة النخبة المسؤولة عن العمليات الخارجية في الحرس الثوري الإيراني، «أثبت باستمرار أنه يحاول إرسال أسلحة إلى الحوثيين في اليمن».

وعرض المتحدث في المؤتمر الصحافي صور أسلحة ضبطتها القوات الأميركية في 25 نوفمبر الماضي، و9 فبراير الجاري، على متن مركبين شراعيين كانا يبحران دون أن يرفع أي منهما علم أي دولة، مؤكدا أن هذه الأسلحة كانت مرسلة من إيران إلى الحوثيين.

وأوضح أوربان أن الاعتراض الثاني في 9 من الشهر الجاري للطراد الأمريكي «نورماندي» في بحر العرب، سمح بمصادرة 150 صاروخاً مضاداً للدبابات من طراز «دهلاوية» وهو نسخة إيرانية من صاروخ كورنيت الروسي، و3 صواريخ أرض-جو يطلق عليها 358، وهو سلاح صنعته إيران محليا.

أسلحة إيرانية صادرتها البحرية الأمريكية قبل وصولها إلى الحوثيين

أما في عملية 1 نوفمبر فصادرت المدمّرة الأمريكية «فوريست شيرمان» صواريخ من نفس الطراز، فضلاً عن عدد كبير من أجزاء لصواريخ كروز.

وشدد المتحدث على أن «الولايات المتحدة مقتنعة بأن الأسلحة المضبوطة صنعت في إيران وكانت في طريق إلى الحوثيين في اليمن، في انتهاك لقرارات عديدة صادرة عن مجلس الأمن الدولي».

ورفض أوربان الإجابة على أسئلة عن طريقة رصد فيها البحرية الأمريكية للمركبين الشراعيين، لا خاصة أن أعدادا كبيرة من هذه القوارب الصغيرة تجوب مياه المنطقة باستمرار، أو مكان تحميلها بالأسلحة.

واكتفى المتحدث بالقول إن طاقم القارب الذي ضبط في 9 فبراير الجاري يمني، وسلم إلى خفر السواحل اليمني.

وتنفي طهران باستمرار الاتهامات الأمريكية لها بالدعم العسكري للمتمردين الحوثيين الذين يقاتلون الحكومة المعترف بها من الأمم المتحدة، والمدعومة من تحالف عسكري تقوده السعودية.

الرئيس اللبناني يتعهد بمحاسبة المسؤولين عن الأزمة المالية

الرئيس اللبناني ميشال عون

بيروت – «وكالات»: قال الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الخميس، إنه إجراءات ستتخذ لمحاسبة كل من ساهم في الأزمة المالية في لبنان، بأعمال مخالفة للقانون عبر تحويل الأموال إلى الخارج، أو التلاعب بسندات العملات الأجنبية، أو أي أعمال أخرى.

وقال عون في حسابه على موقع تويتر: «ثمة معلومات لا تزال في حاجة لها تتعلق بالوضع المصرفي، وهناك إجراءات ستتخذها ليتحمل المسؤولية كل من ساهم بإيصال الأزمة الى ما وصلته».

من ناحية أخرى التقى وفد من صندوق النقد الدولي أمس الخميس، مسؤولين لبنانيين في أول اجتماع لبحث طلب الحكومة الحصول على مساعدة تقنية للبنان الذي يواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود.

ويشهد لبنان منذ أشهر انهياراً اقتصادياً متسارعاً مع شح السيولة، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وفرض المصارف إجراءات مشددة على العمليات النقدية، وسحب الدولار، كما تنتظر البلاد استحقاقات مهمة على رأسها تسديد جزء من الدين العام المتراكم، في الشهر المقبل.

وعلى وقع الانهيار الاقتصادي، طلب لبنان المساعدة التقنية من صندوق النقد الدولي، وأعلن المكتب الإعلامي لرئاسة الوزراء أن رئيس الحكومة حسان دياب وعدداً من الوزراء، بينهم وزير المالية غازي وزني، التقوا وفد الخبراء من صندوق النقد الدولي، دون تفاصيل عن اللقاء، أو الخطوات المقبلة.